

### التطبيق المصري لمعايير المحاسبة الدولية



الأستاذ/ محمد اسماعيل سيد غريب  
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين امصرية

أصدر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات قرار رقم (٦٠٩) لسنة ٢٠١٦ المتضمن اعتماد معايير المحاسبة الجديدة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وإلغاء معايير المحاسبة السابق إصدارها في ٢٠٠٦ وان تحل القوائم المالية الواردة بمعايير المحاسبة محل القوائم المالية المماثلة في النظام المحاسبي الموحد لحين تعديله ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ او ما بعده بالنسبة للجهات التي تبدأ سنتها المالية بعد هذا التاريخ ، وتطبق تلك المعايير علي الشركات الملتزمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد ) واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية الصادرة عن وزارة الاستثمار بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ المتضمن اصدار ٣٩ معيار محاسبي وقرار وزيرة الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ المتضمن اصدار معيار رقم (٤٦) المتعلق بالاحكام الانتقالية في حين ان معايير المحاسبة الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات قد ادمجت الاحكام الانتقالية كفقرات في نهاية كل معيار كلا فيما يخصه ، كلا المعايير الصادرة من الجهتين تتوافق مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الصادرة عام ٢٠١٤ التي تتكون من (١٣) معيار دولي لإعداد التقارير المالية و( ٢٨ ) معيار محاسبة دولي فيما عدا :-

١. التطبيق المبكر للمعايير حيث ان كل القرارات المنظمة للمعايير قد حددت تواريخ لبدء لسريان المعايير الجديدة .

## باب المحاسبة

### اهم ملامح التغييرات التي طرأت علي المعايير

- تم استبعاد مفهوم الحيطة والحذر من إطار إعداد القوائم المالية .
- تم اضافة قائمة جديدة للقوائم المالية تسمى قائمة الدخل الشامل .
- تم تغيير اسم قائمة الميزانية إلي اسم قائمة المركز المالي كما تم إعادة تصنيف بنودها إلي اصول متداوله وأصول غير متداولة ، حقوق الملكية وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة .
- كما تم إلغاء إعادة التقييم للاصول الثابتة والاصول غير الملموسة .
- تم توحيد معالجة تكاليف الإقتراض و الغاء المعالجة القياسية السابقة .
- تم الغاء معيار الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .
- تم اضافة معيارين جديدين هما :-
- قياس القيمة العادلة معيار (٤٥) .
- الإفصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى رقم (٤٤)
- تم تقسيم معايير هما :-
- معيار القوائم المالية المجمعة والمستقلة رقم (١٧) إلي معيار القوائم المالية المستقلة رقم (١٧) ومعيار القوائم المالية المجمعة رقم (٤٢) .
- معيار الأدوات المالية – الإفصاح والعرض رقم (٢٥) إلي معيار الأدوات المالية – عرض رقم (٢٥) ومعيار الأدوات المالية – الإفصاحات رقم (٤٠) .
- معايير تم استبدالها :-
- تم استبدال معيار حصص الملكية في المشروعات

المحاسبة الدولي رقم (٢٩) التقرير المالي في ساديات ذات التضخم المرتفع .

المحاسبة الدولي رقم (١٧) عقود الإيجار لمخالفة قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالتأجير بلي تم اصدار بدلا من معيار المحاسبة المصر (٢٠) .

جدة توزيعات الأرباح علي العاملين وأعضاء الإدارة في معيار المحاسبة المصري رقم عرض القوائم المالية حيث يتم إدراجها كتوزيع وذلك تطبيقا للمتطلبات القانونية وهذا بخلاف بات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الذي يدرجها بروفات ضمن قائمة الدخل، وتأثير ذلك علي كل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم للأرباح ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) العاملين .

رات تم استبعادها من المعايير المصرية :-

استبعاد اختيار إعداد قائمة الدخل الشامل كقائمة حدة ونصت المعايير المصرية علي اعداد قائمة فصلة (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل.

استبعاد نموذج إعادة التقييم في معيار المحاسبة مصري رقم (١٠) الاصول الثابتة وإهلاكاتها معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول الملموسة .

استبعاد بديل استخدام طريقة حقوق الملكية في اعداد القوائم المالية المستقلة في معيار المحاسبة مصري رقم (١٧) وما استتبعه من تعديل في فقرات من (٤) إلي (٨) والفقرتين (١٠) و(١٢) .

استبعاد بديل القيمة العادلة من معيار المحاسبة مصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .

استبعاد استثناء التجميع للمنشآت الاستثمارية من تجميع في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)